

نشرة بريدية ثرية بقلم معالي د. نبيل كوشك

تفاصيل خبرية، وتسويقية واستثمارية
تواكب التطورات الحالية!

جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة تعود من جديد بنشرة
بريدية مميز

نظرة على القطاع والجهود التي تعزز نموه واستدامته

نعرف حتمًا أن قطاع الاستثمار الجريء أصبح جزءًا مهمًا من تنمية الاقتصاد فهو يسير بوتيرة سريعة وفعّالة تدفع العالم نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة، وعلى الرغم من أن القطاع عالميًا واجه بعض التحديات خلال السنوات الأخيرة الماضية والتي أثرت على حجم الاستثمار والصفقات المغلقة، فقد شهد القطاع في المملكة العربية السعودية **طفرة ونموًا** غير مسبوق في النشاطات والصفقات المغلقة خلال الأعوام الأخيرة، وذلك يرجع إلى ظهور العديد من رواد الأعمال المبتكرين، وصناديق الاستثمار الجريء، إلى جانب توافر بيئة تنظيمية وتشريعية متطورة مدعومة ببرامج حكومية فاعلة، مما أدى إلى **زيادة ملحوظة** في الاستثمار في الشركات التقنية الناشئة، التي جذبت العديد من المستثمرين المحليين و الإقليميين والعالميين، في عدة قطاعات ومجالات مثل التقنية المالية والتجارة الإلكترونية وغيرها.

لكن كيف ساعد قطاع الاستثمار الجريء في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؟!

وتأكيدًا على هذه الخطى التنموية، **نهدف في جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة إلى المساهمة في بناء** منظومة متكاملة تجمع المستفيدين كافة من المستثمرين ورواد الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة لتعزيز التعاون ومشاركة المعرفة بشكل أوسع وأفضل. بدءًا من فعاليتنا الداعمة التي تزيد مستوى التواصل والتفاعل وتبادل الخبرات، إلى الموارد والتقارير وبرامج التدريب والمحتوى الذي نقدمه لدعم نمو وتطور بيئة رأس المال الجريء والملكية الخاصة، مرورًا بالجهود التي تتركز على تعزيز أفضل الممارسات التي تصب في مصلحة القطاع، **فهدفنا الاستراتيجي** في الجمعية كان ولا يزال في أن نستمر في تنمية القطاع ورفع معايير شركات الاستثمار الجريء والملكية الخاصة في المملكة العربية السعودية.

أخيرًا، استعد لرحلتك الريادية في دعم عجلة التنمية الاقتصادية من خلال اكتساب معرفة أعمق عن القطاع، وامتلاك مهارات وقدرات استثنائية تدفعك لاقتناص الفرص الاستثمارية النوعية التي تصنع أثرًا مستدامًا يدعم نمو القطاع، والشركات الناشئة، واقتصاد المملكة.

تحياتي.

والجواب يتضح في أرقام التقارير الأخيرة والمنجزات المتصاعدة التي تحقّقها المملكة، حيث تجاوز حجم الاستثمار الجريء في المملكة حاجز المليار دولار في عام 2022 محققًا نموًا بنسبة بلغت 76% مقارنة بعام 2021، مما ساعد في تعزيز **نمو بيئة ريادة الأعمال في المملكة**، كما خلق فرصًا عديدة لرواد الأعمال والشركات الناشئة على حد سواء.

ويجدر القول إلى أنه رغم التحديات المستمرة، والنتائج العالية، والمخاطر المتفاوتة التي واجهها القطاع والمستثمرين في جميع أنحاء العالم منذ بداية عام 2023 وحتى الآن، فقد حافظت المملكة العربية السعودية على جاذبيتها الاستثمارية والتوسع القياسي من حيث قيمة الاستثمار الجريء وعدد الصفقات.

وبينما نرى هذه القفزات النوعية والريادة العالمية أمام أعيننا، من المهم جدًا أن نواصل دعمها ونخلق فرصًا واعدة تزيد نموها من خلال تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع، وتعزيز التعاون والتشارك بين المستثمرين وقطاع الاستثمار الجريء مما يسهم في زيادة الخبرات العملية ورفع نسبة نجاح الشركات الناشئة، مؤديًا ذلك بشكل عام إلى تحسن تدفقات الصفقات الاستثمارية الجديدة في قطاعات متنوعة.

واليوم نشهد من خلال التقارير والإحصائيات الدورية **تطور قطاع الاستثمار الجريء** في أرجاء المملكة والقواعد والأنظمة التنموية التي تشجع الاستثمار وريادة الأعمال وتسمح بتقديم منح وفرص تمويلية لا تدعم الشركات الناشئة فقط، ولكن أيضًا تمهد الطريق لبناء بيئة تحفز الحاضنات والمسرعات على دعم ورعاية وتوجيه الشركات في المراحل المبكرة.